رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح:

حوار الحضارات والثقافات رؤية ملكية مستنيرة لعالم أكثر سلاما وازدهارا

أشاد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح بالمبادرات الرائدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لترسيخ قيم التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، باعتبارها ركائز أساسية لبناء عالم أكثر أمنًا وسلامًا وازدهارًا.

جاء ذلك بمناسبة اليوم الدولي للحوار بين الحضارات الذي يوافق العاشر من يونيو من كل عام، حيث أعرب عن فخره واعتزازه بالرؤية الملكية المستنيرة في تعزيز التعايش والوئام الإنساني، التي رسخت مكانة مملكة البحرين كملتقى للحوار الحضاري والديني، ومنارة عالمية للتسامح والقيم الإنسانية النبيلة، ونبذ الدعوات المحرضة على العداوة والكراهية والانقسام. وأضاف أن الاحتفاء بهذه المناسبة الدولية في «عام عيسى الكبير» يجسد اعتزاز مملكة البحرين بإرثها التاريخي والحضاري العريق كأنموذج رائد في التعايش والتسامح، واحترام حقوق الإنسان، ومد جسور التواصل والتفاهم بين الثقافات والأديان، موضحًا أنها قيم إنسانية وممارسات وطنية راسخة منذ بناء الدولة الحديثة في عهد صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها طيب الله ثراه، وتعززت في ظل دولة القانون والمؤسسات الدستورية بقيادة

○ د.الشيخ عبدالله بن أحمد.

صاحب الجلالة الملك المعظم.

وأكد وزير المواصلات والاتصالات رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح أن الحوار بين الحضارات يشكل جوهر رسالة المركز ومحورًا رئيسيًا في برامجه ومبادراته العلمية الرامية إلى نشر الوعي المجتمعي، وبناء الكوادر الوطنية والدولية القادرة على حمل رسالة الحوار والتفاهم إلى مؤسساتها ومجتمعاتها، والإسهام في تعزيز التعايش بين الثقافات وترسيخ الوئام الإنساني، ومواجهة خطابات الكراهية، بما يتسق مع «إعلان مملكة البحرين» لحرية الدين والمعتقد، والدعوة الملكية السامية إلى إقرار اتفاقية دولية لتجريم خطابات الكراهية الدينية والعنصرية. وعبّر عن اعتزازه باضطلاع المركز برسالته في ترجمة الرؤية الملكية السامية إلى سياسات وممارسات عملية ذات أثر مستدام، من خلال الإشراف على إطلاق «جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح»، وتدشين برامج أكاديمية نوعية، ومشاريع اجتماعية وتنموية مبتكرة، مثل «مسار التعايش» و«دور العبادة الخضراء»، بالشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية، وغيرها من المبادرات التي حظيت بتقدير دولي واسع، من بينها تسجيل مملكة البحرين رسميًا في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأعلى دول العالم كثافةً في دور العبادة لمختلف الأديان، وتبنّي الأمم المتحدة للمبادرة البحرينية بإقرار «اليوم الدولي للتعايش السلمي».

وفي ختام تصريحه أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح أن مملكة البحرين، بقيادتها الحكيمة وقيمها الإنسانية العريقة وعضويتها الفاعلة في المنظمات الدولية والإقليمية، ستواصل رسالتها الحضارية في ترسيخ التعايش والتسامح والحوار بين الحضارات والأديان.

○ النائب العام.

خلال افتتاح البرنامج التدريبي لـ«التحقيق الخاصة» لتطوير الكفاءات الوطنية

النائب العام: البحرين نموذج متقدم في حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة

الهزاع: بناء القدرات المهنية يعزز كفاءة التعامل مع الشكاوى والتحقيقات

افتتح النائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين، بمعهد الدراسات القضائية والقانونية فعاليات البرنامج التدريبي المتخصص الذي تنظمه وحدة التحقيق الخاصة تحت عنوان «بناء القدرات الوطنية في التقصي والتوثيق وفق بروتوكول إسطنبول»، وذلك بحضور نواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وأسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية، وبمشاركة ممثلين عن الجهات الوطنية ذات الصلة بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن المختصين والمهنيين في القطاع الصحي.

وفي كلمته التي ألقاها في افتتاح فعاليات البرنامج أكد النائب العام امتلاك مملكة البحرين من المقومات ما يعزز مكانتها في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال ما أرسته من أطر قانونية ومؤسسات متخصصة تُعنى بحماية الحقوق والحريات وصون الكرامة الإنسانية، وتكفل للفرد إزاء السلطة كافة الضمانات المقررة له، وأنها بهذه المثابة نموذج متقدم في تعزيز مبادئ العدالة وسيادة القانون، لافتاً إلى أن الحاجة إلى التدريب والتثقيف تظل دائماً مطلباً أساسياً لتعزيز هذه المقومات، ذلك أن الحكم بكفاءة منظومة العدالة الجنائية لا ينبني فقط على توافر النصوص القانونية، وإنما أيضاً وبشكل متلازم على قدرة المختصين على تطبيقها وفق أسس مهنية فاعلة ومتطورة، فضمان جودة التوثيق والإجراءات الفنية المرتبطة بالتحقيق يعد ركناً أساسياً في هذه المهمة، وهو مؤشر الثقة في سلامة الإجراءات ونتائجها، مما يوجب الحرص على الارتقاء بمهام ووسائل التوثيق وتعزيز القدرات الفنية من خلال التطوير المستمر للمهارات والخبرات وزيادة المعرفة والحرص على مواكبة المستجدات المهنية والمعايير الدولية ذات الصلة، فيما نوه النائب العام في كلمته إلى أن البرنامج يتميز بتركيزه على الجوانب التطبيقية والعملية من خلال مناقشة حالات واقعية، وتبادل الخبرات المهنية، واستعراض أفضل الممارسات المتعلقة بإجراءات التحقيق والفحص والتقييم الطبي والنفسي، استناداً إلى بروتوكول إسطنبول باعتباره الدليل الدولي المعتمد في مجالات التقصي والتوثيق الفعال.

كما ألقت الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية كلمة افتتاحية أكدت فيها أن بناء القدرات الوطنية في مجالات التقصي والتوثيق يمثل ضرورة مهنية وحقوقية، وذلك بإيجاد كوادر وطنية

○ محمد الهزاع.

مؤهلة تمتلك المعرفة والخبرة والقدرة على تطبيق المعايير المهنية المعتمدة، مشيرة إلى أنه ولأهمية الدور المحوري للقطاع الصحي في عمليات التوثيق والتقييم الطبي والنفسي، فإن تدريب الكوادر الطبية على ضوء بروتوكول إسطنبول يسهم في إعداد تقارير فنية دقيقة تعزز من كفاءة إجراءات التحقيق وتدعم العدالة.

ومن جانبه، أوضح الأستاذ محمد خالد الهزاع القائم بأعمال المحامي العام رئيس وحدة التحقيق الخاصة أن البرنامج يأتي استكمالاً لسلسلة من البرامج التدريبية المتخصصة التي تنظمها الوحدة في إطار جهودها الرامية إلى تطوير الأداء المؤسسي وبناء القدرات المهنية المتخصصة، مشيراً إلى أن الممارسة العملية أثبتت أن جودة التحقيق لا ترتبط فقط بالإجراءات القانونية، وإنما كذلك بسلامة التقييم الطبي والنفسي ودقة التوثيق الفني وحجم التكامل والتوفيق بين هذه الجوانب جميعاً، وأضاف أن البرنامج، الذي يمتد على مدى ثلاثة أيام بمشاركة نخبة من المتحدثين الوطنيين من ذوي الخبرة والاختصاص، يتناول مختلف المراحل المرتبطة بعمليات التقصي والتوثيق، بدءاً من الضمانات القانونية السابقة على التحقيق، مروراً بإجراءات التحقيق وجمع الأدلة، وحتى دور التخصصات الطبية والنفسية المتعلقة بالتقييم والتوثيق وإعداد التقارير الفنية.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، أكد السفير نوار عبدالله المطوع عضو لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن البرنامج يجسد حرص مملكة البحرين على تطوير القدرات الوطنية في مجالات التقصي والتوثيق وفق المعايير الدولية، مشيداً بالدور المؤسسي الذي تقوم به وحدة التحقيق الخاصة في تطوير الكفاءات المهنية وتعزيز الجودة في المجالين التحقيقي والحقوقي.

مساحة رمادية

من مدرسة بابكو التاريخية إلى مبادرة ناصر لقادة طاقة المستقبل

أحمد عبدالحميد

ahmeda@aakgroup.net

لم تكن قصة التنمية في البحرين يومًا قصة نفط أو بنية تحتية أو استثمارات اقتصادية فحسب، بل كانت قبل كل شيء قصة استثمار طويل الأمد في الإنسان. فمنذ بدايات القرن الماضي آمنت المملكة بأن بناء الأوطان يبدأ ببناء العقول، فكانت من أوائل دول الخليج التي اعتمدت التعليم النظامي للذكور عام 1919، ثم للإناث عام 1928، واضعة الإنسان البحريني في قلب مشروعها التنموي منذ البدايات.

وفي هذا المسار التاريخي برزت شركة نفط البحرين (بابكو) بوصفها أحد أهم الشركاء في صناعة الكفاءات الوطنية. فمع انطلاق صناعة النفط، لم تقتصر مهمة الشركة على استخراج الثروة النفطية، بل امتدت إلى إعداد الكوادر البشرية القادرة على قيادة هذه الصناعة وتطويرها.

ففي خمسينيات القرن الماضي أسست بابكو مدرسة ومركزًا للتدريب المهني في مدينة عوالي، تحولا إلى مدرسة وطنية لتأهيل الشباب البحريني. وتلقى الطلبة فيها التدريب على اللغة الإنجليزية والعلوم والمهارات المكتبية، إلى جانب التخصصات الفنية والمهنية المختلفة. ولم تقتصر آثار هذه التجربة على تلبية احتياجات سوق العمل المحلي، بل أسهم خريجوها في بناء مشاريع ومنشآت نفطية وصناعية في البحرين ودول المنطقة.

وخلال عقود متتالية واصلت بابكو تطوير برامجها التدريبية، وأصبحت نموذجًا في إعداد الكوادر الوطنية من خلال برامج المتدربين المهنيين ومراكز التدريب المتخصصة التي رفدت القطاع الصناعي البحريني بكفاءات مؤهلة.

واليوم، بعد ما يقارب سبعة عقود من إطلاق أول برامجها المؤسسية للتدريب والابتعاث، تواصل مجموعة بابكو إنرجيز حمل هذه الرسالة عبر مبادرة «ناصر بن حمد لقادة طاقة المستقبل – برنامج ابتعاث وتطوير مهني»، التي تمثل امتدادًا عصريًا للرؤية التي آمنت بها الشركة منذ تأسيسها.

ويأتي إطلاق المبادرة في وقت تكشف فيه المؤشرات السكانية أهمية الاستثمار في الأجيال الجديدة. فبحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لعام 2025، بلغ عدد المواطنين البحرينيين 746097 نسمة، بينهم 377836 ذكرا و368261 أنثى. كما تشكل الفئة العمرية بين 15 و34 عامًا نحو 247521 مواطنا، بما يعادل 33.2% من إجمالي المواطنين، فيما يبلغ عدد المواطنين في سن العمل أكثر من 486 ألف شخص.

وتؤكد هذه الأرقام أن البحرين تمتلك قاعدة شبابية واسعة تمثل رصيدًا استراتيجيًا لمستقبل التنمية، وهو ما يتوافق مع مرتكزات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي وضعت الإنسان البحريني في قلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا تبرز أهمية مبادرة «ناصر بن حمد لقادة طاقة المستقبل»، التي تستهدف إعداد جيل جديد من المتخصصين والقادة القادرين على قيادة قطاع الطاقة في عصر التحول الرقمي والاستدامة. ولا تمثل المبادرة مجرد برنامج للابتعاث أو التدريب، بل تشكل ترجمة عملية لرؤية البحرين 2030 وتجسيدًا لفلسفة وطنية راسخة مُفادها أن الثروة الحقيقية للمملكة تكمن في كفاءة أبنائها وقدرتهم على الابتكار والقيادة وصناعة المستقبل.

وقد لخص سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة هذه الفلسفة عندما أكد أن الكفاءات الوطنية كانت ولا تزال أعظم قوة وثروة تمتلكها مملكة البحرين.

وإذا كانت مدرسة بابكو قد خرجت جيلا أسهم في بناء صناعة النفط والاقتصاد الوطني خلال القرن الماضي، فإن مبادرة ناصر بن حمد لقادة طاقة المستقبل تستهدف إعداد الجيل الذي سيقود البحرين في عصر الطاقة الجديدة والاقتصاد المعرفي. وبين التجربتين تمتد حكاية وطن آمن بأن الاستثمار الحقيقي لا يكون في الآبار أو المصانع، بل في الإنسان القادر على تحويل الفرص إلى إنجازات والطموحات إلى مستقبل.

هيئة الكهرباء والماء تطور خدمة حاسبة الخصم الشهري الثابت

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّرت هيئة الكهرباء والماء خدمة حاسبة الخصم الشهري الثابت، كخدمة رقمية جديدة تهدف إلى تسهيل معرفة المشتركين قيمة الخصم الشهري الثابت بصورة آلية وسريعة قبل التقدم بطلب الاشتراك، وذلك بناءً على متوسط استهلاك المشترك خلال الفترة السابقة وفقًا للتعرفة المطبقة، بما يسهم في تعزيز كفاءة الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين.

وبموجب الخدمة المطورة تم تحويل الخدمة إلى خدمة رقمية متكاملة عبر موقع الهيئة الإلكتروني https://www.ewa.bh وتطبيق حكومتي، من دون الحاجة إلى مراجعة مراكز الخدمة أو التواصل مع مركز الاتصال. كما أسهم التطوير في التحول الإلكتروني للخدمة بنسبة 100%، إلى جانب تقديم الخدمة بشكل تلقائي.

وفي هذا السياق أكد أحمد نجيب الجامع مدير إدارة خدمات المشتركين بهيئة الكهرباء والماء أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبني هيئة الكهرباء والماء حلولًا رقمية مبتكرة تسهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمشتركين، بما يعزز جودة الخدمات الحكومية ويواكب توجهات التحول الرقمي.

وأضاف مدير إدارة خدمات المشتركين أن تطوير الخدمة يعكس حرص الهيئة على مواصلة تعزيز تجربة المستفيدين من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الخدمات، بما يقلل الوقت والجهد ويعزز كفاءة الإنجاز.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية توقع اتفاقية تعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية لدعم المشاريع التنموية والإغاثية في قطاع غزة

وقّعت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بمملكة البحرين اتفاقية تعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية والخدماتية المستدامة، التي تعود بالنفع على الأشقاء في قطاع غزة، وبالتعاون مع مؤسسات ومنظمات معتمدة.

ووقّع الاتفاقية عن المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية المهندس إبراهيم دلهان الدوسري القائم بأعمال الأمين العام، فيما وقّعها عن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية عطوفة الأمين العام الدكتور حسين الشبلي.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية الرامية إلى توسيع نطاق شراكاتها الإنسانية والإغاثية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات والجهات المعنية بالعمل الإنساني، بما يسهم في تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية مستدامة تلبي احتياجات المتضررين في قطاع غزة.

وأكد الجانبان أن الاتفاقية تجسد عمق العلاقات الأخوية بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية، وحرصهما المشترك على مواصلة دعم الأشقاء الفلسطينيين والتخفيف من معاناتهم الإنسانية، من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر مستدام.

وبهذه المناسبة، أشاد المهندس إبراهيم دلهان الدوسري بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم في دعم الشعوب المتضررة الشقيقة والصديقة، مؤكداً أن المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، تواصل جهودها في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق، بمتابعة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشئون الشباب، مشيرًا إلى أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز العمل الإنساني المشترك وتنفيذ مشاريع تنموية وإغاثية تسهم في تحسين حياة المتضررين وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

من جانبه، أعرب الدكتور حسين الشبلي عن اعتزازه بالتعاون مع المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، مؤكدًا أن هذه الاتفاقية ستسهم في توحيد الجهود وتوجيهها نحو مشاريع تنموية نوعية تحقق أثرًا مستدامًا، وتلبي الاحتياجات الملحة للسكان في قطاع غزة خلال المرحلة الحالية.